

وكلما هم مناقشة هذا المنكر على ما فإلم ومناقشة على ما فتحة به من تكثير الرجل
العالى المذكور وتطبيقه في حقه وتباين على ذلك الشراب الخليل وما الخليل السابق
في ذلك فاجاب الله الله فوطا للصداب ماصور من هذا
المنكر المذكور والجواز المفور من قوس المساج وتكثير بل العباد العالم امره
وقول فظية لا يورثه من عاقبة اول بنوعه به تليق فاضل في حقه من ذكر
عن العواصم العليمه وحرم رجوعه الى الصلابة الفقهية اذ من تركها الكار
المنكر معونة مؤيد المنكر عليه لا فقال ان يكون ذلك الفتح جازي الرد
ذبيص الا انما رخصت مسكرات القاييم به من ذنبا ولا سوغ الا بخلاف في الزوج
المتكلم فيها الاما انما المذكور في زوج الفقه والاصلي والموقف
التامه بالحكم الشرعي في تلك الخوضه وما تندرج قته من قايمة بحسبه
ليكون المنكر على بعضه من المنكر عليه في وجهه الى مثال على غيره فالت
جدد على ذلك سبيل ادى الى الله على محبة الا ادى الى الله وقال
تعالى ولا تقف على اسبابه على الاية فلا تقوم على التكاليف على خير
بتسع الروية والاعلاء عارف بالظلال ومرايب الا يصح له سبب في سبلة
السواء فانها رقيقة المفور مهددة المرمى واستفحة الحال سبب سبعة
المثال قد اخطت فيها احوال السلف واقتضت في تفرقة اربعة الخلق حتى
عول بعض الجهل من المسائل التي لم يخلان لم يفرق وان ذكر الحق بها ورف
وكر من الهام جم المجدد الرجوع وما الى التوقف دون تفرقة ولا تصحيح
فكف يقطه بالخرم ام كيف يقول في حسن الظن وان تسلم فوكيف بلغ من
قال باطوار والاباصه في مسئلة اهل كل عالم فيواقد اذ اوقف بعد الثالث
دون الاباصه والباقر من كور بعلى ذلك ولم يسلك من الحق اوقف المسالك
فان من كور سلكا فقد كور في الازمنة من احوال فقد وقع في الظلال
واستوجب العقوبة والتكال اذ ليس في الذكر المذكور من السبب ما حرم
سبب ولا اجراء وانها الخلاف في غير ما عجز في النزاع في سواء ما تبين وقد
قال جواز السماع من الصحابة في الشايعين خلق كثير ومعنى ذلك اقفى الفخاه
الماورد / ثم الله اختلف اهل الهام في الفتاوى فاحرم حفظه ارضه وله
مالك والفق وايضا منقذ في الما نقل على ارضه كلابه وقال صاحب كتابه في شريف
الاسماع في احكام السماع لم يرد عن ابي حنيفة في الفتاوى صرح واما

استنبط

استنبط بعض اصحاب القول بالمنع من معزوم كلامه في قوله ولا حظ الروية فيها
لما انتهى ونقل صاحب المصنف في سبب الادب من الخففة اذ ان
يتفق ليدفعه الرضة عن نفسه قال باقى به قال وبه اخذ بعض الائمة الرضى
واستدركه بان انسى من مالك كان يتفق في بدنه ولا يقع ذلك للبدن فقال
ومن يقول باقى به مطلقا فيلحقه ريب انسى على انشاءه لا شعرا بل حجة حرم
صاحب السماع من الخففة مما ذكره في سبب الادب وحكام بان السماع في وقت القلب
ويوطأ في كلام صاحب البرحة في الخففة وذهب طائفة من الائمة الى ان
الى التفرقة بين المتكلم والكلمة فاجاز القلب وسبب الكبر كما نقله الفقيه وغيره
وردت طائفة الى التفرقة بين احوال والشايعين على سبب من انشاها جاز
واجرا والخلاف فيها سواء ذلك واباصه السادة الفقهية في الما عن فسخول
عن هذه الخلاف بل ومنع عن درجة الاباصه الى رتبة السمع كما مر في
غيره وحيس الحفقت سبب السماع الذي به بعد السلام عن السماع الذي
يعمل في هذا زمان في حاسي الذكر فاجاب بما حوزته سماع ما يركب الاحوال
السنية المذكورة بالافرة مندوب اليه وقال في حياقه الكور عذر السماع من
كان عنده لوى سبب كحقيق زوجته وامته فبها عملا من به ومن يوحى
هو حرم فسماع حرام ومن قال لا احد في نفسي من الانقسام فالسمع مكره
في حقه وليس يحرم انسى من حرم بالخير والتكثير فقد اخطا فيما قال ورف
في الاخر والظلال والحقن الحقن في التكامل لانه كبره العبر والاعتق والبدنية
الى هم طرف منه وركبها من استى والله اعلم **سبب حياقة السماع** في قوله
عليه من الكلف والاذى والظلم والبلوا واستصطفا بلوا عيب ومكروا به
معه لسبب والاباصه المنع من احوال السماع في قوله تعالى ولا يسمع
ليأخذ ما يتجدد من سماع رضى نظره على من في الدنيا يسمى اسما يابى به
حرم على العود الى ذلك الوطن الا ان يد فقول له دراهم ييسر اسر الفوائد
بالخروج على ذلك والحال انه تامل احوال الوطن الشان ورتق ابيه اولاد ارضه
به فبش ان بعضه لا يعرف حرفة الفلاحة راسا او اولى منها اطلاق الكباري
ذات ردي عن او لا يجوز ان يكون تكلمه في احوال من الائمة من ظلم الله
تعالى عنه ورسوله كيف اقل **باب** تليلهم بذلك ظلم رضى في الدين حياقة